

أثر مؤشر التنويع على العائد على حقوق الملكية في البنك الخارجي الجزائري دراسة تطبيقية في وكالة أم البواقي للفترة 2011-2022

سليم مجلخ* ، وليد بشيشي** ، خالد بن جلول***

الإرسال: .../.../..

القبول: .../.../..

النشر: .../.../..

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على مؤشر التنويع وطرق قياسه إضافة إلى وصف وتحليل تطور كل من مؤشر التنويع والعائد على حقوق الملكية هذا من جهة ومن جهة ثانية تهدف الدراسة إلى إجراء نمذجة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع على العائد على حقوق الملكية في البنك للفترة 2011-2022. توصلت الدراسة إلى وجود سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مؤشر التنويع والعائد على حقوق الملكية على المدى القصير والمتوسط وعلاقة طردية على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: مؤشر التنويع، العائد على حقوق الملكية، نموذج VaR، البنك الخارجي الجزائري

تصنيف JEL: A125

The impact of the diversification index on the return on equity in the Algerian Foreign Bank. The impact of the diversification index on the return on equity in the Algerian Foreign Bank.

Abstract: The study aims to identify the diversification index and its measurement methods, in addition to describing and analyzing the development of both the diversification index and the return on equity. On the one hand, the study seeks to conduct an econometric modeling of the impact of changes in the diversification index on the return on equity in the bank for the period 2011-2022. The study found a one-way causality between the two variables and also revealed an inverse relationship between the diversification index and the return on equity in the short and medium term, and a positive relationship in the long term.

Keywords: Diversification Index, Return on Equity, VAR Model, Algerian External Bank.

JEL Classification: A125

* أستاذ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، medjellekh.salim@univ.guelma.dz

** أستاذ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، bechichi.walid@univ.guelma.dz

*** أستاذ، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر ، bendjeloul.khaled@univ-guelma.dz

1. مقدمة .

في ظل التطور السريع والازدهار الذي يعرفه العالم تسعى جميع الدول لخلق واستغلال جميع الفرص لتطوير وزيادة نموها الاقتصادي يمر ذلك من خلال تنوع مصادر دخلها هذا على المستوى الكلي، ونفس الشيء ينطبق على المؤسسات والشركات خاصة الاقتصادية منها، الإنتاجية والمالية من خلال العمل على تنوع مصادر انتاجها لرفع قيمة ربحيتها وزيادة فرص تنافسيتها واستمراريتها وهذا على المستوى الجزئي.

تعتبر المردودية بأنواعها هدف مشروع لكل مؤسسة باختلاف نوعها سواء كانت اقتصادية إنتاجية أو مالية، فالبنوك تعمل على زيادة مردوديتها خاصة المالية منها فتعتمد لانجاح ذلك استراتيجيات وخطط والتي نجد من بينها سياسة التنوع في استثماراتها كآلية للتأثير على مردوديتها.

تعتبر النماذج الكمية وسيلة فعالة للمساهمة في التحليل والتفسير للتغيرات التي تحدثها مختلف المتغيرات والأثار الناجمة عنها حيث نعمل من خلال هذه الورقة البحثية على تحديد أثر تغير مؤشر التنوع على المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) في البنك للفترة 2011-2022.

- إشكالية البحث: ما هو الأثر الذي يمكن أن يتحقق من خلال مؤشر التنوع على العائد على حقوق الملكية في البنك الخارجي الجزائري وكالة أم البواقي للفترة 2011-2022؟ ومن صياغة هذه الإشكالية السالفة الذكر. يمكن أن يتم طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ✓ على أي أساس يتم القيام بعملية تقدير المؤشر الخاص بالتنوع؛
- ✓ ما هو أثر التنوع والعائد على حقوق الملكية في الوكالة؟
- ✓ هل توجد علاقة سببية بين مؤشر التنوع والعائد على حقوق الملكية في الوكالة؟
- فرضيات البحث: يمكن أن يتم ذكر الفرضيات في ما يلي:
- ✓ هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن اعتمادها في قياس مؤشر التنوع؛
- ✓ توجد علاقة في الاتجاه الموجب ما بين مؤشر التنوع والعائد على حقوق الملكية. كما يوجد أثر قوي لمؤشر التنوع على العائد على حقوق الملكية؛
- ✓ يمكن أن تكون العلاقة السببية بين المتغيرين في اتجاه واحد أو في اتجاهين أو لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين؛

- أهداف البحث: يمكن أن يتم ذكر أهداف البحث في ما يلي:
- ✓ معرفة مؤشرات التنوع الممكن اعتمادها وتوضيح استراتيجيات تحديده؛
- ✓ دراسة المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) في المؤسسات المالية (البنوك)؛
- ✓ تحديد السببية بين مؤشر التنوع والعائد على حقوق الملكية؛
- ✓ قياس أثر مؤشر التنوع على العائد على حقوق الملكية من خلال نموذج قياسي؛
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر التنوع والعائد على حقوق الملكية.

- أهمية البحث: للدراسة أهمية بالغة فهي تسلط الضوء على التنوع الذي يعد عنصرا فعالا على المستويين الكلي والجزئي في تحقيق النمو وزيادة الإنتاج والمردودية ومن ثم تحقيق العديد من العوائد، وأيضا القيام بإجراء دراسة تطبيقية على إحدى الوكالات البنكية وذلك من أجل إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي.

- منهجية الدراسة: تم في هذا البحث الأكاديمي اعتماد المنهج الوصفي الذي يتماشى وطبيعة الموضوع، من خلال وصف كل من مؤشر التنوع والمردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) وصولا إلى تحليل تطور كل منهما خلال الفترة 2011-2022 إضافة إلى تحليل النموذج المفسر لأثر تغير مؤشر التنوع على العائد على حقوق الملكية في بنك للفترة 2011-2022. كما تم الاستعانة بالأساليب الكمية في التحليل من خلال بناء نموذج مفسر لأثر المتغير التابع على المتغير المستقل وبالاعتماد على برمجية Eviews13، إذ تم القيام بالدراسة من خلال اعتماد الأساليب القياسية الملائمة لذلك.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

1.2 التنوع:

يعرف التنوع من الناحية الاقتصادية على أنه التقليل من استخدام المورد الواحد، وذلك بالتحول والانتقال إلى المرحلة الخاصة بتثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية؛ بمعنى التوجه إلى بناء اقتصاد وطني قوي وسليم يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (كورتل، 2019، صفحة 6).

حسب المعهد العربي للتخطيط: التنوع الاقتصادي هو تلك السياسة التنموية التي تهدف للتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضاعفة وتحسين مستوى الدخل، من خلال توجيه الاقتصاد باتجاه قطاعات أو أسواق جديدة أو متنوعة، بدل الاعتماد على قطاع أو سوق أو منتج واحد. (مسعودي، 2018، صفحة 226).

1.1.2 أشكال وأنواع التنوع: هناك شكلين رئيسيين للتنوع هما: (مسعودي، 2018، صفحة 227):

✓ **تنوع الهيكل الإنتاجي الصناعي:** من خلال الهيكل الإنتاجي لبلد ما أكثر تنوعا من خلال توسيع القاعدة الصناعية، والدخول في صناعات جديدة لتحقيق التعدد وعدم الارتكاز على منتج واحد، إضافة إلى التكيف والتأقلم مع اقتصاد المعرفة والرقمنة والتكنولوجيا المعلوماتية.

✓ **تنوع الأسواق:** يعتبر تنوع الأسواق من أهم أشكال التنوع ويتم ذلك من خلال التنوع في المنتجات الموجهة للتصدير وذلك بتحقيق ما يلي: التعدد في هيكلها - إيلاج أسواق جديدة للتصدير، الأمر الذي يساعد على التقليل من خطر الصدمات الخارجية، مما يفتح آفاق جديدة واعدة للدولة أو المؤسسة المعنية في جانبها الاقتصادي والمالي والتجاري.

أما بالنسبة لأنواع التنوع: فيمكن تقسمها كالاتي: (كورتل، 2019، صفحة 8)

✓ تنوع الإنتاج وموارده: وينقسم لجزئي وكلي؛

✓ تنوع التجارة الخارجية.

2.1.2 **محددات التنوع:** حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على التنوع، وهي (زغبة، غفصي، و شوق)، (مسعودي، 2018، صفحة 228):

✓ **عناصر مادية:** كالاستثمار ورأس المال البشري؛

- ✓ استراتيجيات عامة: كالسياسات المالية، السياسة التجارية والسياسة الصناعية.
- ✓ متغيرات اقتصادية كلية: مثل سعر الصرف، التوازنات الخارجية والبتضخم؛
- ✓ متغيرات ذات طابع مؤسسي: مثل: الحوكمة، الأوضاع الأمني، البيئة الاستثمارية؛
- ✓ الأسواق: من خلال درجة الانفتاح على تجارة السلع والخدمات ورأس المال، بما في ذلك إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتيسير الوصول إلى التمويل.

3.1.2 مؤشرات قياس التنوع: باستخدام مجموعة من المؤشرات يقاس التنوع، التي تختلف حسب درجة تأثيرها وكفاءتها من مؤشر إلى آخر فمنها من يركز على مفهوم التشتت (Dispersion) وذلك مثل معاملات الاختلاف بأنواعها، ومنها من يهتم بالتركيز كخاصية يتميز بها مؤشر جيني (Concentration). كما أن هناك من يرتبط بالتنوع (Diversification) مثل معامل هيرفندال – هيرشمان الذي يعتبر من المؤشرات الأكثر انتشاراً، إذ أن هذه المؤشرات تعطي نتائج متقاربة في حال استخدامها وقياسها وتقديرها الكمي لظاهرة التنوع. (الخطيب، 2011، صفحة 210)

– معامل التمرکز Concentration Coefficient:

– **مؤشر هرفندال – هيرشمان Herfindahl–Hirschman Index – HHI:** يركز هذا المؤشر في حال قياسه على مدى تنوع المتغير وبنية التركيبة، إذ يستخدم في عملية قياس التنوع في تركيبة ظاهرة ما. والتغيرات الهيكلية التي تطرأ على مكوناتها، والعلاقة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر هي كالتالية: (محسوم فرج، 2018، صفحة 167)، (نوي، 2017، الصفحات 120-121)

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}} \dots (1)$$

إذ إن N: عدد النشاطات،

x_i ناتج النشاط i

X: الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات

مما يجب تبيانه هو أن القيمة الناتجة لهذا المؤشر تكون دائماً محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كانت القيمة تساوي الصفر نقول حينها أننا بصدد تنوع كلي وتام، وأما إذا حل المؤشر قيمة الواحد يمكن أن نقول في هذه الحالة أن هناك انعدام في التنوع، مما يبين أن هناك تركيز على عنصر واحد. كما أن القيم المرتفعة تدل على أن هناك ضعف كبير في الأداء الاقتصادي من حيث توزيع نشاطاته بشكل متساوي.

– **مؤشر أوجيف (the Ogive index):** أستخدم هذا المؤشر لأول مرة في حساب معدل التنوع من قبل Tress ترأس وذلك في عام 1938، إذ إن هذا المؤشر يحسب بالعلاقة التي سيتم ادراجها في ما يلي: (نوي، 2017، صفحة 119)

$$OGV = \sum_{i=1}^N \frac{\left(s_i - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}} \dots (2)$$

إذ إن N: تتمثل في العدد الخاص بالقطاعات المتواجدة في الاقتصاد؛

S_i : تعبر عن إسهام كل قطاع إلى إجمالي إسهام كل القطاعات الموجودة في الاقتصاد

فإذا كانت النتيجة المتحصل عليها بالنسبة للمؤشر تساوي الصفر فإننا في هاته الحالة نكون أمام توزيع النشاط الاقتصادي على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية بمعنى أنه هناك تنوع كبير، الأمر الذي يدل على تنوع كبير في الاقتصاد، وفي حالة ارتفعت قيمته نقول أن هذا دليل على ضعف التنوع وقلته وانحصاره في قطاع معين.

- مؤشر أنثروبي (Entropy Index)

يعتبر الاقتصادي أتان Attaran أول من استخدم هذا المؤشر لقياس التنوع الاقتصادي في و.م.أ وذلك في عام 1986 ، ويتم احتسابه وفقا للعلاقة التالية: (نوي، 2017، صفحة 120)

$$ENT = \sum_{i=1}^N Si \ln \left(\frac{1}{Si} \right) \dots (3)$$

حيث: N العدد الاجمالي للقطاعات الموجودة في اقتصاد البرد المراد دراسة مشرات تنويعه ؛

S_i : تعبر عن إسهام كل قطاع إلى اجمالي اسهام كل القطاعات الموجودة في الاقتصاد

In: لوغاريتم

- نموذج المدخلات والمخرجات: (I .O) Out Put – InPut Model

الفكرة الأساسية لهذا النموذج أتى بها الاقتصادي الأمريكي لونتيف Leontief عام 1941 بوضع هيكل الاقتصاد الأمريكي. من خلال تطوير نموذج اقتصادي يبين العلاقة الموجودة بين كل من المدخلات والمخرجات وسمي كذلك بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف. (نوي، 2017، صفحة 121)

2.2 المردودية:

حسب بيار كونسو P. Conso تعرف المردودية بالمقارنة ما بين النتيجة المحصل عليها والوسائل المستعملة للحصول على هذه النتائج. (P & Farouk , 2002, p. 274)

1.2.2 أنواع المردودية: قسمت المردودية إلى ثلاثة أنواع، ارتبط كل منها بجانب من الجوانب: المردودية التجارية تهتم مباشرة بالجانب التجاري، أما المردودية المالية فهي ترتبط مباشرة بالجانب المالي، والمردودية الاقتصادية فهي بطبيعة الحال تخص الجانب الاقتصادي. تُستخدم هذه التسميات في المؤسسات غير المالية (الإنتاجية والاقتصادية)، أما في المؤسسات المالية والبنوك، فتُعرف هذه المفاهيم على التوالي باسم: العائد على المبيعات، العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول.

2.2.2 المردودية المالية: تسمى العائد على حقوق الملكية في المؤسسات المالية البنكية، ويمكن أن تقاس بالنسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة، وهي مقياس لمقدرة المؤسسة على مكافئة المساهمين.

وهي من المؤشرات المهمة جدا خاصة للحكم على كفاءة وفعالية الإدارة المالية في المؤسسة اعتمادا على دراسة كل الجوانب المرتبطة بالأموال المستثمرة التي من خلالها يتم استغلالها استغلالا ممتازا لتحقيق مردودية مالية جيدة . (بشيشي، مجلخ، و حملاوي، 2018، صفحة 117).

3. دراسة وصفية تحليلية لمتغيري الدراسة

لصياغة نموذج قياسي يستخدم في تقدير أثر متغير مستقل على متغير تابع أو مجموعة المتغيرات من الواجب أولا تحديد متغيرات الدراسة ودراستها وذلك بالقيام بدراسة وصفية تحليلية إحصائية إذا أمكن، ويجب أيضا القيام ببعض الإختبارات القياسية لمعرفة مدى إستقرارية متغيرات الدراسة.

1.3 التعريف بالوكالة:

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من البنوك العمومية في الجزائر التي لها أهمية خاصة، إذ يتفرع عنه مجموعة من الوكالات، والت تنوزع عبر التراب الوطني حيث قدرت بحوالي 198 وكالة سنة 2023، ومن بين هذه الوكالات نجد وكالة - أم البواقي - التي خصصت كعينة لدراستنا التطبيقية والتي تحمل رقم 051.

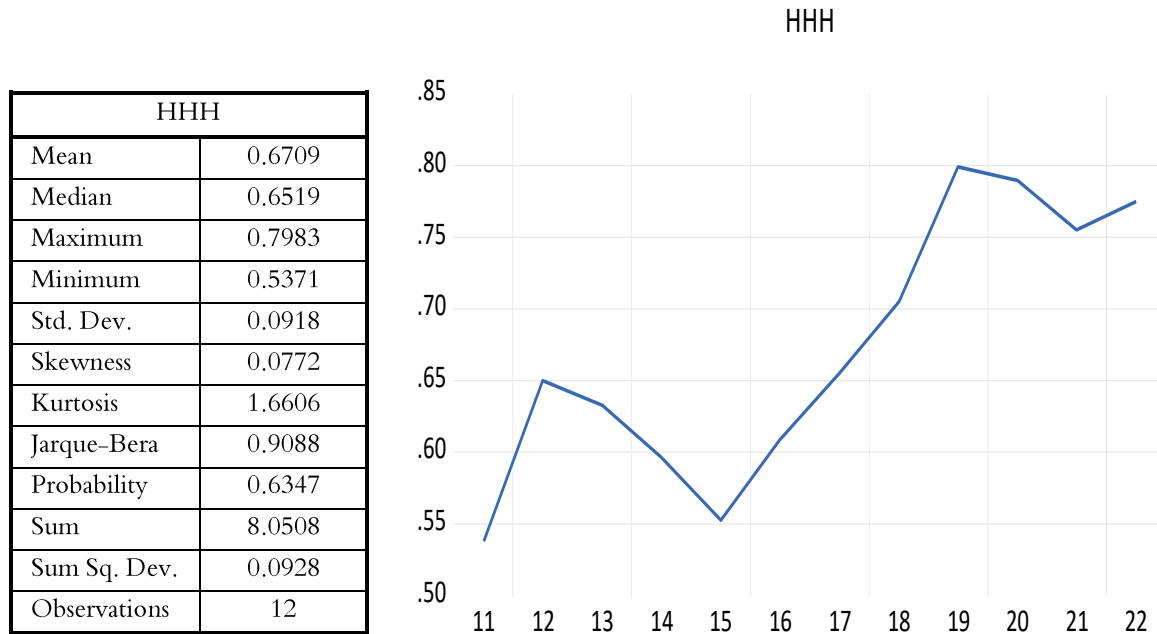
تأسست الوكالة رقم: 51 بأم البواقي الموجودة بشارع أول نوفمبر 1954 في 1979/03/03، كوحدة من بين الوكالات الست التابعة للمديرية الجهوية بقسنطينة، حيث تحتل الوكالة موقعا استراتيجيا وسط المدينة، وتقوم الوكالة بنفس مهام البنك الخارجي الجزائري في المنطقة، إذ بلغ عدد المستخدمين فيها 35 مستخدما سنة 2023.

2.3 تطور متغيري الدراسة في بنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2022/2011

تتغير متغيرات الدراسة نتيجة لتغير الظروف المحيطة المختلفة والمؤثرة على البنوك من فترة إلى أخرى، حيث نعمل على تتبع تغير كل من المتغيرين: مؤشر التنوع والعائد على حقوق الملكية في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي رقم 051 خلال الفترة الممتدة بين 2022-2011.

1.2.3 دراسة تحليلية وصفية لتطور مؤشر التنوع HHH في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2022/2011: الشكل الآتي يوضح لنا تطور مؤشر التنوع الذي تم حسابه في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2022/2011.

الشكل (1): تطور مؤشر التنوع HHH في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم البواقي 051 للفترة 2022/2011



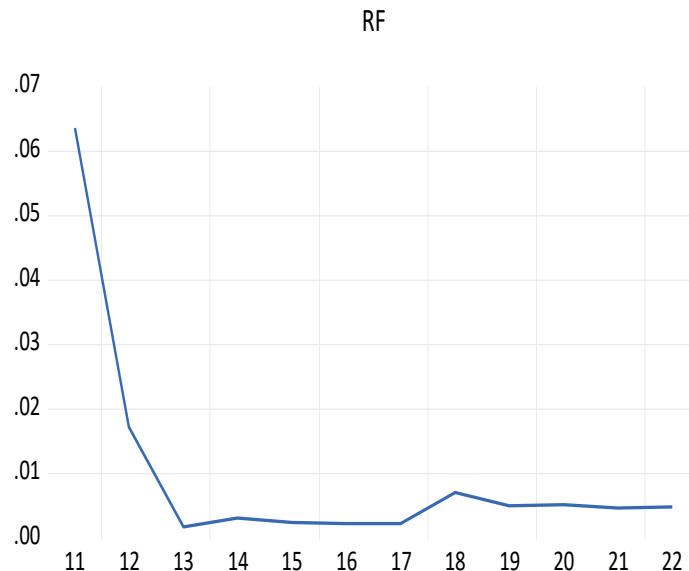
المصدر: من انجاز الباحثين اعتمادا على برمجية Eviews13

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مؤشر التنوع يتغير بين الارتفاع والتراجع خلال فترة الدراسة إذ بلغت أكبر قيمة له 0.8 سنة 2019 وأدنى قيمة سنّي 2011 و2015، ويمكن تفسير ارتفاع قيمة المؤشر لانخفاض سياسة التنوع في البنك والعكس بالعكس، كما نستنتج من خلال الجدول المرفق بعض المؤشرات الإحصائية حيث أن المتوسط الحسابي للتنوع يقدر بـ 0.6709، كما نلاحظ أن الوسيط كان 0.6519، بينما كانت أكبر قيمة وأقلها للمؤشر على التوالي: 0.7983 و0.5371.

2.2.3 دراسة تحليلية وصفية لتطور العائد على حقوق الملكية (المردودية المالية) Rf في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2022/2011: الشكل الآتي يوضح تطور العائد على حقوق الملكية في البنك محل الدراسة خلال الفترة 2022/2011.

الشكل (2): تطور العائد على حقوق الملكية Rf في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051 للفترة 2022/2011

RF	
Mean	0.0098
Median	0.0046
Maximum	0.0636
Minimum	0.0017
Std. Dev.	0.0174
Skewness	2.7411
Kurtosis	8.9886
Jarque-Bera	32.9598
Probability	6.9641
Sum	0.1187
Sum Sq. Dev.	0.0033
Observations	12



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews13

نستنتج من الشكل أعلاه أن العائد على حقوق الملكية للبنك محل الدراسة خلال الفترة المقدرة بإثني عشرة سنة (2022/2011) تتصف عموماً بالتذبذب إذ كانت نسبة العائد 6.3% سنة 2011 والتي تعتبر هي قيمة الذروة للبنك الخارجي، ثم انخفضت لتصل إلى أضعف نسبة إلى 0.17% في سنة 2013 ثم عادت للإرتفاع تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، وكان هذا التذبذب الحاصل في بنك الدراسة راجع إلى التغير المستمر وعدم الإستقرار في النتيجة الصافية للبنك خلال فترة الدراسة كما نلاحظ من خلال الجدول المرفق أن المتوسط الحسابي للعائد قدر بـ 0.0098 كما أن الوسيط كان 0.0046 بينما تمثلت أكبر نسبة للعائد وأقلها على التوالي 0.0636 أي 6.3600% و 0.0017 أي 0.17%.

3.3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة

تم القيام باختبار جذر الوحدة Root Test Unit لدراسة استقرارية السلاسل لأجل تحديد أثر المتغير المفسر على المتغير التابع، وذلك عبر مجموعة من الخيارات، حيث أنه في دراستنا تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF.

اعتماد اختبار ديكي فولر المطور ADF من أجل تحديد استقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم البواقي والجدول الآتي يبين نتائج اختبار استقرارية السلاسل وفقاً لاختبار ADF.

الجدول (1) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في البنك الخارجي الجزائري لوكالة أم بواقي 051

المتغير	اختبار المستوى بقطاع	اختبار المستوى بقطاع واتجاه عام	اختبار الفروق الأولى بقطاع	اختبار الفروق الأولى بقطاع واتجاه عام	اختبار الفروق الثانية بقطاع	اختبار الفروق الثانية بقطاع واتجاه عام	درجة التكامل $I(D)$
RF	-7.402341	-4.937226	/	/	/	/	$I_{(0)}$
HHH	-0.089397	-3.468328	-4.373266	-4.360895	-12.36453	-12.11252	$I_{(2)}$

المصدر: من انجاز الباحثين اعتمادا على برمجية Eviews13

يتبين من دراسة هذه البيانات الموضحة في الجدول السابق أن السلاسل المعتمدة في الدراسة مستقرة في مستويات مختلفة، حيث نلاحظ أن سلسلة العائد كانت مستقرة في مستواها إما بقطاع أو بقطاع معه اتجاه عام (إذ إن كل القيم التي تم حسابها مأخوذة بالقيمة المطلقة كانت قيمها أكبر من القيم الجدولية مأخوذة بالاشارة الموجبة أي بالقيمة المطلقة)، في حين أن السلسلة الخاصة بمؤشر التنوع مستقرة في الفروق الثانية سواء بقطاع أو بقطاع معه ما يسمى باتجاه عام (إذ إن كل القيم التي تم حسابها مأخوذة بالقيمة المطلقة كانت قيمها أكبر من القيم الجدولية مأخوذة بالاشارة الموجبة أي بالقيمة المطلقة). الامر الذي يفسر على ان سلسلة المردودية المالية RF هي سلسلة مستقرة من الدرجة $I_{(0)}$. وسلسلة التنوع HHH كانت درجة استقرارها من الدرجة الثانية $I_{(2)}$.

4. تحليل علاقات السببية بين المتغيرات باستخدام اختبار السببية لغرانجر

يهدف استخدام اختبار العلاقة السببية في الدراسة الاقتصادية الى تحديد إمكانية مقدرة النموذج والمتغيرات على التنبؤ (تسبب في) بالقيم الخاصة بمتغير آخر، هذا الامر يتم من خلال تركيز هذا الاختبار على العلاقات المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، والجدول رقم (02) يمكنه أن يعطي توضيح لنتائج هذا الاختبار:

الجدول (2): نتائج الاختبار الخاص بدراسة السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/04/24 Time: 23:21

Sample: 2011Q1 2022Q4

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDHHH does not Granger Cause RF	44	7.28616	0.00200
RF does not Granger Cause DDHHH		1.17887	0.31808

المصدر: من الجاز الباحثين اعتمادا على برمجية Eviews13

نلاحظ من الجدول أن السببية تؤثر في اتجاه واحد من DHHH إلى RF، أي أن مؤشر التنويع يسبب العائد على حقوق الملكية.

في هذه الدراسة تم استخدام سلسلة زمنية طويلة نسبيا حيث تم اعتماد 48 مشاهدة في هذه السلسلة الزمنية ، بعد أن تم تحويلها من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية (فصلية) وذلك باستخدام برمجية Eviews 13، إذ أنه تم توظيف النتائج التي تم التحصل عليها فيما يخص اختبار الاستقرار بالنسبة للسلاسل الزمنية ، وذلك من أجل تحديد أي من النماذج هو الذي يكون أكثر مناسبة للدراسة التي يعتبر فيها التنويع كمغير مستقل ومؤثر على المردودية باعتبارها المتغير التابع الوحيد ، مع العلم أن عملية الحصول الحصول على البيانات الخاصة بكل من متغيري الدراسة تم عن طريق تحليل القوائم المالية للوكالة للفترة 2022/2011،

5. دراسة قياسية لأثر تغير مؤشر التنويع الاقتصادي على العائد على حقوق الملكية

اعتمادا على ما تم التوصل إليه من نتائج خاصة بالاستقرارية، فإنه سيتم الاعتماد على نموذج VAR وذلك بهدف تفسير وتحليل أثر تغير مؤشر التنويع على العائد. اما عن سبب اعتماد نموذج VAR فهو لاختلاف درجات الاستقرار بالنسبة لما تم اعتماده من سلاسل زمنية 0

1.5. اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج (VAR):

حتى يتمكن الباحث من استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بدقة وجب على الباحث القيام بتحديد مدد التباطؤ الزمني المثلى التي تحقق افضل نتائج، الأمر الذي يتم تحديده بناءا على قيم المعايير: (معياري أيكايك AIC، معيار شيبوارتز SIC، معيار هان كرون HQ، وذلك باختيار القيمة الصغرى لكل معيار ومن خلالها يتم تحديد درجة التباطؤ الزمني الأمثل والجدول رقم (03) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (3): درجة التأخر في نموذج VAR بين مؤشر التنويع الاقتصادي والعائد على حقوق الملكية

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: RF DDHHH

Exogenous variables: C

Date: 09/05/24 Time: 19:30

Sample: 2011Q1 2022Q4

Included observations: 42

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	275.4630	NA	7.58e-09	-13.02205	-12.93930	-12.99172
1	299.4344	44.51830	2.93e-09	-13.97307	-13.72483	-13.88208
2	302.2544	4.968537	3.10e-09	-13.91688	-13.50315	-13.76523
3	366.2490	106.6577*	1.79e-10	-16.77376	-16.19454*	-16.56146
4	372.1588	9.286882	1.65e-10*	-16.86471*	-16.11999	-16.59174*

المصدر: من انجاز الباحثين بالاعتماد على برمجية Eviews13

من الجدول المبين في الأعلى وحسب عدد المشاهدات الـ 42 المسجلة تبين أن درجة التأخر نفسها في كل مقياس من المقاييس التالية: (HQ, SC, AIC, FPE) والتي توافق (P=4). وهي التي تقابل أصغر قيمة.

2.5. معايرة نموذج VAR للمتغيرين المعتمدين في الدراسة:

من خلال نموذج VAR يمكن أن نستنتج بأن كل متغير يعتمد على القيم السالفة له والقيم السالفة للمتغيرات الأخرى وهذا بطبيعة الحال يكون حسب فترات التباطؤ المحددة، ومن خلال المعادلة التالية نجد أن.

$$\begin{aligned} RF = & 0.4550*RF_{(-1)} + 0.0824*RF_{(-2)} + 0.0028*RF_{(-3)} - 0.0603*RF_{(-4)} - \\ & 0.0133*DDHHH_{(-1)} - 0.0169*DDHHH_{(-2)} - 0.0158*DDHHH_{(-3)} + \\ & 0.0005*DDHHH_{(-4)} + 0.0008 \end{aligned}$$

$$R\text{-squared} = 0.705484 \quad F = 9.881029 \quad N = 42$$

يتبين من هذه المعادلة الخاصة بالنموذج الآتي:

- ✓ يمكن في الدراسة أن نعرف العائد على حقوق الملكية من دراسة هذه المعادلة التي تتميز بثابت واحد وعدد من التأخيرات حدد سابقا بماءا على مجموعة من المعايير بأربعة تأخيرات بالنسبة لكل من: العائد ومؤشر التنويع أي أن العائد في السنة t تعرف ويتأثر بالعائد ومؤشر التنويع خلال الأربع سنوات السابقة؛
- ✓ نتيجة الثابت وجد بأنها موجبة مما يبين أن قيمة العائد على حقوق الملكية في غياب مؤشر التنويع قيمة مقبولة اقتصاديا؛
- ✓ وجود علاقة طردية ما بين العائد على حقوق الملكية وقيمها المؤخرة الأولى والثانية والثالثة (إشارة موجبة) الأمر الذي يفسر بأنه في حالة ما ارتفع العائد على حقوق الملكية لسنة ما فإنه يمكن توقع استمرار الارتفاع في الثلاث

سنوات المقبلة، كما أن انخفاض قيمة العائد على حقوق الملكية لأي سنة ما فهو يؤدي الى توقع أن يتواصل ذلك الارتفاع خلال الثلاث سنوات المقبلة، وهناك أيضا علاقة عكسية ما بين المتغيرين في السنة الرابعة. ويمكن أن يفسر التغير نتيجة لارتفاع رقم الأعمال ورأس مال البنك، الأمر الذي ساهم وأدى إلى ارتفاع إستثماراته، الأمر الذي يمكن أن ينعكس بالسلب على العائد على حقوق الملكية، مما يؤدي إلى تراجع على المدى الطويل لكنه يرتفع في المدى المتوسط والقصير، بمعنى آخر يمكن القول أن هناك سنوات من الرواج ستكون متبوعة بالتراجع والركود، وهي مقبولة إقتصاديا؛

✓ لاحظ وجود علاقة عكسية بين كل من العائد على حقوق الملكية ومؤشر التنوع للتأخير الأول، الثاني والثالث، الأمر الذي يفسر بأن ارتفاع التنوع لأي سنة ما سيؤدي إلى انخفاض في قيمة العائد للثلاث سنوات المتتالية، ويمكن ارجاع السبب إلى اعتماد الوكالة محل الدراسة على سياسة تنوع المصادر التمويلية وإستخدام أقل للكتلة النقدية المنتمة للأموال الخاصة؛

✓ وجود علاقة سببية طردية بين كل من المتغير الخاص بالعائد على حقوق الملكية ومؤشر التنوع الاقتصادي وذلك بالنسبة للتأخير الأخير، أي انه اذا حدثت أي زيادة في التنوع لسنة سيؤدي ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية للسنة الرابعة بسبب تحقيق التنوع للعائد، مما أدى هذا إلى رفع العائد على حقوق الملكية للوكالة، أي ان هذا معناه وجود تأثير إيجابي للتنوع يمكن أن ينتج على المدى الطويل؛

✓ وبالنسبة للناحية الإحصائية الكلية لوحظ أن معامل التحديد 0.70 وهي قيمة موجبة مرتفعة نوعا ما وهو ما يفسر وجود العلاقة السببية بين المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) والمتغير التفسيري (مؤشر التنوع) أي تغير العائد على حقوق الملكية يكون بسبب مؤشر التنوع الاقتصادي وذلك بنسبة 70% والباقي يرجع إلى عدة عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد كانت القيمة المحسوبة لفيشر 9.88 وهي نتيجة أكبر من القيمة الجدولية الأمر الذي يوضح ويبين بأن هذا النموذج ككل يعتبر معنويا إحصائية.

6. الخلاصة:

ساهم التنوع في التأثير على المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) في المؤسسة المالية المختارة المثلة في وكالة البنك الخارجي الجزائري فرع أم البواقي للفترة 2011-2022.

1.6. نتائج البحث:

توصل البحث الى مجموعة من النتائج المقسمة الى نتائج نظرية و نتائج تطبيقية.

✓ يعتبر التنوع من أكثر السياسات التي تساعد على ارتفاع النمو وتؤدي إلى عملية التوسع، كما أنها يمكن أن تساعد في تحقيق مكاسب اضافية للبنك، كما أن البنك الذي يقوم بتنوع أنشطته يرفع من نسبة أرباحه ويخفض من امانية خسارته، وذلك لانه اتبع استراتيجية وضع البيض في أكثر من سلة؛

✓ قيمة مؤشر التنوع تقع في المجال المحصور بين 0 و1 فهي كلما اقتربت من 0 كلما دل ذلك على أن الاقتصاد يتميز بالتنوع، وفي حال اقتربت هذه القيمة من الواحد دل ذلك على انخفاض في التنوع، وإذا كانت تساوي الواحد الصحيح فمعناه انه لا يوجد تنوع اصلا ؛

✓ باعتبار المردودية من المؤشرات الرئيسية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء بالنسبة لإدارة المؤسسات البنكية التي أوكل لها عملية إستغلال ما هو متوفر من الموارد والإمكانيات التي تتوفر من طرف المساهمين ومن عند الاطراف

7. الإحالات والمراجع :

وليد بشيشي، سليم مجلح، و حميد حملاوي. (2018). أثر تغير سعر الصرف على المردودية الاقتصادية في المؤسسة. مجلة الدراسات المالية،
الحاسبية والإدارية.

